السوق الكويتي استمر في نمو أرباح الشركات المدرجة في العام الماضي

«غلوبل»: أرباح شركات دول مجلس التعاون حققت نمواً بـ 4.5 في المئة العام الماضي

قال تقرير بيت الاستثمار العالمي «غلوبل» ان أرباح الشركات في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي واصلت الارتفاع في عام 2012، وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بعام 2011. ولقد ارتفع إجمالي أرباح الشركات في العام 2012 بمقدار 4.5 في المئة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 55.4 مليار دولار أمريكي.

استمرت المملكة العربية السعودية بالاستحواذ على أكبر نسبة من إيرادات الشركات المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والتي بلغت 46.0 في المئة في عام 2012، تلتها الإمارات العربية المتحدة وقطر بنسبة 21.2 في المئة 18.7 في المئة، على التوالي.

وأضاف التقرير واصلت الإمارات العربية المتحدة أداءها القوي اعتبارا من عام 2011، حيث نمت الأرباح بنسبة 28.8 في المئة في عام 2012 متأثرا بتعافي القطاع العقاري. وفي هذه الأثناء، واصل القطاع المصرفي النمو على الرغم من تواجد بيئة تنظيمية أكثر صرامة. من ناحية أخرى، حافظت الشركات السعودية على معدلات أرباح العام 2011 بعدما سجلت نموا كبيرا في عام 2011، وذلك على الرغم من الإنفاق الحكومي الكبير خلال العام. فقد تراجعت أرباح قطاع البتروكيماويات بنسبة 16.8 في المئة مقارنة بالعام السابق، والذي أثر بشكل كبير على أرباح السوق بشكل عام. كما تأثرت الشركات في هذا القطاع من خلال تقلبات الأسعار في المنتجات البتروكيماوية إلى جانب ضعف الطلب. إلا أن النمو القوي لأرباح القطاع المصرفي والخدمات المالية، والذي بما بمعدل 11.9 في المئة خلال العام، حد من الانخفاض في الأرباح بشكل عام. وشهدت الكويت نسبة نمو 12.0 في المئة في الأرباح، بدعم من القطاع المصرفي. كما ارتفعت أرباح الشركات العمانية بنسبة 14.3 في المئة مقارنة بالعام الماضي نتيجة لأداء القطاعات الرئيسية. أما البحرين وقطر، فقد انخفضت أرباحهما في عام 2012 بنسبة 34.6 في المئة و 0.3 في المئة على التوالي.

استمرار نمو أرباح

وتابع تراجعت الأرباح المجمعة لسوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 34.6 في المئة في عام 2012 مع تراجع أرباح قطاعي الصناعة والخدمات «والبنوك يمثلا 29.8 في المئة من أرباح السوق» بنسبة 53.9 في المئة و15.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي على التوالي. كما نمت أرباح قطاع البنوك التجارية بنسبة 7.7 في المئة، والتي تمثل 61.4 في المئة من إجمالي أرباح بورصة البحرين. وحقق البنك الأهلي المتحد، ذو الوزن الثقيل في القطاع نسبة نمو بلغت 8.1 في المئة نتيجة الزيادة في الإيرادات التشغيلية بنسبة 6.0 في المئة مقارنة بالعام السابق.

أرباح الكويت في النمو

وأكد شهد السوق الكويتي استمرارا في نمو أرباح الشركات المدرجة في عام 2012 محافظا على الزخم الذي شهده عام 2010. فقد نمت إجمالي أرباح الشركات بمقدار 12.0 في المئة في عام 2012. ونمت أرباح القطاع المصرفي بمقدار 1.2 في المئة بإعلان جميع البنوك عن نموا في الأرباح باستثناء البنك الأهلي الكويتي الذي أعلن عن تراجع أرباحه بمقدار 40.4 في المئة مقارنة بالعام الماضي. فيما سجل كل من بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وبنك برقان نموا بلغ 0.9 في المئة و 9.1 في المئة و 10.0 في المئة مقارنة بالعام الماضي على التوالي. أما أرباح قطاع الاتصالات والتي تشكل 25.3 في المئة من أرباح سوق الكويت للأوراق المالية، فقد تراجعت بنسبة 50.3 في المئة لتسجل 1.1 مليار دولار أمريكي مقابل 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 2011. وكانت أرباح شركة الاتصالات المتنقلة «زين»، والتي تمثل 78.3 في المئة من أرباح القطاع، قد تراجعت بمقدار 11.5 في المئة مقارنة بالعام الماضي بسبب تأثير تقلبات سعر الصرف. كما سجلت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة تراجعا في الأرباح بمقدار 79.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي. أما قطاعات الخدمات العقارية، والخدمات المالية المالية والمواد الأساسية، فلم تعلن العديد من الشركات عن نتائجها المالية الكلية للعام مما يظهر تراجعاً في أرباح تلك القطاعات.

الأرباح الموحدة

وارتفعت أرباح الشركات في سلطنة عمان بمقدار 14.3 في المئة مقارنة بالعام الماضي حيث وصلت إلى 1.7 مليار دولار أمريكي في عام 2012، نتيجة النمو القوي في جميع القطاعات باستثناء القطاعات الصناعية. فقد شهد القطاع المالي، والذي يمثل 48.8 في المئة من أرباح سوق مسقط للأوراق المالية في عام 2012، نموا في أرباح عام 2012 بمقدار 26.4 في المئة مقارنة بالعام الماضي. فقد سجل بنك مسقط، والذي يمثل 44.5 في المئة من أرباح القطاع، أرباحاً بلغت 361.7 مليون دولار أمريكي في عام 2012، بزيادة مقدارها 18.4 في المئة مقارنة بالعام الماضي بدعم من النمو في الدخل التشغيلي.

ومن ناحية أخرى انخفضت أرباح القطاع الصناعي بمقدار 4.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي نتيجة انخفاض أرباح الشركة الوطنية لمنتجات الألمونيوم والشركة الوطنية للغاز. إن الزيادة في الإنفاق الحكومي أدى إلى تحسين أداء شركات الأسمنت حيث نمت أرباح شركة أسمنت عمان «التي تمثل 23.5 في المئة من أرباح القطاع الصناعي» وشركة ريسوت للأسمنت «التي تمثل 32.9 في المئة من أرباح القطاع عام 2012» بمقدار 36.8 في المئة و 64.1 في المئة على التوالي. انخفضت أرباح الشركات في بورصة قطر بمقدار 0.3 في المئة في عام 2012 حيث كان قطاعي السلع الاستهلاكية والعقارات الخاسران الوحيدان خلال العام، بتراجع مقداره 9.7 في المئة و56.0 في المئة على التوالي. فيما حقق قطاع المصارف والخدمات المالية وقطاع الصناعة نموا في الأرباح بلغت 6.6 في المئة سنويا و10.1 في المئة على التوالي.

استمر قطاع المصارف والخدمات المالية في أدائه القوي، حيث نمت الأرباح بمقدار 6.6 في المئة في عام 2012. فقد ارتفعت محفظة قروض البنوك مع الطلب المتزايد من شركات القطاع العام وكذلك من شركات العقار والبناء في القطاع الخاص. وقاد النمو في هذا القطاع بنك قطر الوطني بنمو 10.5 في المئة والبنك التجاري القطري بنمو 6.7 في المئة. ومع ذلك، كان نمو أرباح هذا القطاع مقيدا من قبل مصرف قطر الإسلامي والذي انخفضت أرباحه بنسبة 9.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي والشركة الوطنية للإجارة القابضة والتي انخفضت أرباحها بمقدار 11.8 في المئة.

أسهم البتروكيماويات

ظلت إجمالي الإيرادات للسوق السعودي ثابتة عند 25.5 مليار دولار أمريكي على غرار المستوى الذي شهده عام 2011. وكان ذلك راجعا في المقام الأول إلى الانخفاض في أرباح شركات البتروكيماويات والذي بلغ 16.8 في المئة مقارنة بالعام الماضي، والتي تمثل 35.4 في المئة من إجمالي أرباح السوق في عام 2012. فقد استمر أداء شركات البتروكيماويات متأثرا بتقلب الأسعار وضعف الطلب. وأعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» انخفاضا في الأرباح بمقدار 15.5 في المئة مقارنة بالعام الماضي بسبب ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض الأسعار. فيما نمت أرباح القطاع المصرفي، والذي يمثل ما يقرب من 30 في المئة من أرباح السوق، بمقدار 11.9 في المئة سنويا في عام 2012. حيث نمت أرباح بنك الراجحي بنسبة 6.9 في المئة مقارنة بالعام الماضي لتسجل 2.1 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 27.5 في المئة من إجمالي أرباح القطاع، متأثرا بنمو الإيرادات من الرسوم ونمو محفظة القروض، كما أعلن بنك الرياض عن نمو في أرباحه بمقدار 10.1 في المئة مقارنة بالعام الماضي لتسجل 924.2 مليون دولار أمريكي نتيجة لارتفاع الدخل التشغيلي.

زادت أرباح الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ثاني أكبر مساهم في أرباح السوق «12.1 في المئة من إجمالي الأرباح» بمقدار 6.8 في المئة مقارنة بالعام الماضي، نتيجة تحسن أداء شركة اتحاد اتصالات حيث نمت أرباحها بمقدار 18.4 في المئة في عام 2012 نتيجة لنمو الإيرادات بمقدار 17.9 في المئة.

الإمارات العربية المتحدة

سجلت الإمارات العربية المتحدة نموا في الأرباح في العام 2012، حيث ارتفعت الأرباح بمقدار 28.8 في المئة «بما في ذلك موانئ دبي العالمية» حيث نمت أرباح سوقي أبو ظبي ودبي للأوراق المالية. فقد نمت أرباح الشركات في دبي بمقدار 88.2 في المئة متفوقة بذلك على شركات أبو ظبي والتي نمت أرباحها بمقدار 13.6 في المئة. وقد ساعد التعافي في قطاع العقارات كلا السوقين في مواصلة الزخم من عام 2011.

ففي أبو ظبي، مكت أرباح الشركات بمقدار 13.6 في المئة مدعوما بأداء القطاعات الكبرى، الخدمات المصرفية، العقارات والاتصالات والتي نمت أرباحها بنسبة 9.3 في المئة و 104.4 في المئة و 12.9 في المئة على التوالي. وظل القطاع المصرفي الأكثر مساهمة في ارباح العام 2012 بنسبة 58.4 في المئة من إجمالي الأرباح، تلاه قطاع الاتصالات «22.3 في المئة» والعقارات «7.3 في المئة».

تصدر بنك أبو ظبي الوطني القطاع المصرفي «بزيادة 16.9 في المئة مقارنة بالعام الماضي»، بنك الخليج الأول «بزيادة قدرها 12.1 في المئة مقارنة بالعام الماضي» وبنك رأس الخيمة الوطني «بزيادة مقدارها 16.6 في المئة مقارنة بالعام الماضي». وعلى الرغم من نمو القطاع بمقدار 9.3 في المئة في عام 2012، إلا أنه أقل من النمو الذي شهده في عام 2011. ولا يزال القطاع المصرفي يضعف في ظل اللوائح الأكثر تشدداً في الأونة الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى ارتفاع السيولة وانخفاض حجم الاقتراض إلى المزيد من الضغوط على هامش الربحية.

انتعش القطاع العقاري بقوة خلال العام بزيادة قدرها 104.4 في المئة في عام 2012، بعد الانخفاض في عام 2011. عزى النمو بشكل رئيسي إلى شركتي الدار العقارية وإشراق العقارية، وقد نمت أرباح الدار العقارية بمقدار 108.7 في المئة في عام 2012، في حين سجلت شركة إشراق العقارية أرباحا صافية بلغت 77.8 مليون دولار أمريكي بعد تكبدها خسارة قدرها 0.3 مليون دولار أمريكي في عام 2011. ويرجع التوسع في هذا القطاع في المقام الأول إلى الانتعاش في نشاط البناء بشكل عام في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام. أما في دبي، فقد نمت أرباح الشركات بمقدار 88.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي متأثرا بانتعاش قطاع العقارات الذي نمت أرباحه بمقدار 282.0 في المئة في عام 2012. كما نمت أرباح القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات وقطاع التأمين بنسبة 24.1 في المئة و 80.4 في المئة و 16.4 في المئة على التوالي. وكان القطاع المصرفي هو أكبر مساهم في إجمالي الأرباح في عام 2012 بمقدار 47.5 في المئة تلاه قطاع العقارات 20.2 في المئة، وقطاع الاتصالات 15.4 في المئة.

■ شركات الإمارات العربية تقود النمو بمعدل نمو سنوي بلغ 28.8 في المئة في عام 2012

■ الشركات البحرينية الأسوأ أداء بتراجع إجمالي أرباح العام 2012 بواقع 34.6 في المئة

انتعاش قطاع الخدمات المصرفية والمالية في الكويت

■ ظلت أرباح بورصة قطر ثابتة نسبيا في 2012 بتراجع مقداره 0.3 في المئة، فيما تراجعت أرباح قطاع العقارات بمقدار 56.0 في المئة

انتعاش قطاع الخدمات المصرفية والمالية

شهد قطاع الخدمات المصرفية والخدمات المالية والاستثمار انتعاشا بسبب التحسن الناتج عن انخفاض المخصصات وارتفاع نشاط الإقراض خلال عام 2012. حيث سجلت الشركة الخليجية للاستثمارات العامة وبنك الإمارات الإسلامي أرباحا بلغت 79.5 مليون دولار أمريكي و22.1 مليون دولار أمريكي على التوالي في عام 2012، وذلك بعد الإعلان عن خسائر بمقدار 293.5 مليون دولار أمريكي و 109.3 ملايين دولار أمريكي في عام 2011. كما نمت أرباح بنك المشرق بنسبة 60.0 في المئة، لتسجل 357.3 مليون دولار أمريكي في عام 2012 مقارنة بالأرباح التي بلغت 223.4 مليون دولار أمريكي في عام 2011. نما قطاع العقارات في عام 2012 نتيجة لزيادة نشاط البناء في جميع أنحاء المنطقة. فقد نمت أرباح شركة إعمار العقارية بمقدار 18.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي، وسجلت شركة ديار نموا في الأرباح بنسبة 2.4 في المئة في عام 2012. كما تحسن أداء شركة الاتحاد العقارية لتسجل أرباحا صافية بلغت 47.9 مليون دولار أمريكي بعد تكبدها خسائر كبيرة بلغت 427.4 مليون دولار أمريكي في عام 2011.

شركات التعدين تدفع الأسهم الأوروبية للانخفاض

لندن – «رويترز»: تراجعت الأسهم الأوروبية أمس تقودها شركات التعدين بعد بيانات اقتصادية دون المتوقع من الصين – أكبر بلد مستهلك للمعادن في العالم مما أثار شكوكا بشأن وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي. وهبط مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.2 في المئة إلى 1179.87 نقطة لكن مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القيادية بمنطقة اليورو ارتفع 0.1 في المئة إلى 2635.25 نقطة.

وكان مؤشر ستوكس 600 لأسهم شركات الموارد الأساسية الأوروبية حيث أسهم شركات التعدين الرئيسية هو الأسوأ أداء مع تأثر القطاع سلبا ببيانات النمو الصيني الضعيفة للربع الأول من العام. وقال جو نيبور الوسيط المالي في سنترال ماركتس إنه ينصح العملاء باستغلال فرصة أي انتعاش في أسهم التعدين لبيعها من أجل جني الأرباح بدلا من شرائها إذا انخفضت.

وقال «منحنى القطاع للمدى الطويل مازال نزوليا».

وفي أنحاء أوروبا فتح مؤشر فاينتشال تايمز 100 البريطاني منخفضا 0.2 في المئة في حين هبط مؤشر كاك 40 الفرنسي 0.1 في المئة واستقر مؤشر داكس الألماني دون تغير يذكر.

8.5 مليارات دولار حجم التعاون التجاري بين مصر والولايات المتحدة

القاهرة – «كونا»: قال رئيس الوفد التجاري الامريكي الذي يزور مصر حاليا، بأن حجم التعاون التجاري بين القاهرة وواشنطن بلغ 8.5 مليارات دولار، منها 5.5 ملايين دولار في صورة صادرات. وأضاف «هيت» في مؤتمر صحافي أمس أنه «لا توجد استثمارات محددة تريد واشنطن التوصل إليها، ولكن نريد أن نتأكد من وجود فرص للاستثمار». وأشار إلى أن هدف الزيارة ينطوي على معرفة ما يحتاجه سوق العمل والاستثمار في مصر، لافتا إلى أن وجود الوفد يعكس رغبة الحكومة الأمريكية في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي مع البلاد والالتزام بمستقبل مصر وشعبها. وأوضح أن جدول أعمال الوفد في القاهرة، قد شمل العديد من اللقاءات مع وزير الصناعة والتجارة، حاتم صالح، ووزير المالية، المرسي حجازي، وأعضاء القطاع الخاص، لافتا إلى أنه سيلتقي اليوم مع مسؤولين بوزارة الصناعة والدفاع والصحة والكهرباء».

وتابع «هيت»، أنه «خلال اللقاءات قدم الوفد مقترحات تساعدنا في القيام بعملنا، منها التعلم الإلكتروني عن بعد وبناء قدرات تحليلية، كما تحدثنا عن كيفية تعزيز ميزة تنافسية عالمية تصب في مصلحة حكومتينا».

وأضاف «ناقشنا قلق المواطن حيال عدم وجود عملة صعبة لتمويل الواردات، ونحن نتابع عن كثب ما تقوم به الحكومة للإصلاح الاقتصادي، كما نالت الطاقة الشمسية شق من حديثنا وكيف يمكن الاستفادة منها».

ساهمت في تحسين أوضاع الشرائح الاقتصادية

تقرير: نمو سريع للتجارة الإلكترونية في آسيا

جنيف – «كونا»: اكد تقرير منظمة التجارة العالمية أمس ان التجارة الالكترونية وثورة الاتصالات قدمتا امكانيات جيدة ساهمت في تحسين قدرات الشركات الصغرى والمتوسطة في آسيا كما استفاد منها قطاع واسع من المزارعين البسطاء في كثير من الدول النامية.

ورأى خبراء التجارة الدولية «ان شبكتي الإنترنت والهواتف المحمولة ولدتا ثروة من المشروعات الصغيرة في مجال التجارة الالكترونية في الدول النامية ودعمت الخدمات ذات الصلة بها». وقدمت الشبكة عملا لذوي التعليم المحدود وفي الوقت ذاته لمن هم من ذوي الموارد القليلة من خلال بيع اشتراكات البث وإصلاح أو تجديد الهواتف واجهزة الحاسوب والاعمال الادارية البسيطة. وبلغ معدل نمو التجارة الالكترونية في الصين على سبيل المثال 120 في المئة سنويا منذ عام 2003 بل ان احدى شركات التجارة الالكترونية الصينية الوسيطة بين المنتجات الصينية والتجار في جميع انحاء العالم باتت تضم 24 الف موظف في سنوات قليلة.

وتوقع التقرير ان تحتل كل من الصين والهند واندونيسيا نسبة كبيرة في هذا المجال خلال هذا العام لتقود التجارة الالكترونية الآسيوية وصولا الى نسبة 39.7 في المئة من حجم تلك التجارة عالميا في عام 2016 بعدما كانت 27.98 في المئة في عام 2011. في الوقت ذاته توقع التقرير انحسار حصة امريكا الشمالية من التجارة الالكترونية في العالم من 35.9 في المئة في عام 2011 الى 28.2 في المئة خلال الفترة ذاتها. بينما ارتفعت قيمة التجارة الالكترونية في امريكا الجنوبية من 1.6 مليار دولار الى 43 مليارا خلال عشر سنوات فقط كان للبرازيل وحدها نسبة 59 في المئة فيها. في المقابل توقع التقرير زيادة محدودة في حجم التجارة الالكترونية في منطقة الشرق الاوسط قد ترتفع من 1.6 في المئة من حجم التجارة الدولية في عام 2011 الى 3.5 في المئة بحلول عام 2016. ويتم تعريف التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية بأنها «بيع أو شراء السلع أو الخدمات عبر شبكات الانترنت المصممة خصوصا لهذا الغرض بما في ذلك تنظيم العملية التجارية من المصنع الى المستهلك إلكترونيا والتبادل الالكتروني للبيانات بين الشركات وانهاء عمليات الدفع والتسليم النهائي للمؤسسات العامة أو الخاصة». ويتضمن هذا التعريف أيضا «استخدام الهواتف النقالة في التعرف على البيانات الاقتصادية ذات الصلة بالانشطة التجارية والاستثمارية بما في ذلك أيضا تغيرات اسعار الاسهم والسندات الى جانب مواقع البيع عن طريق المزادات على شبكة الانترنت وبيع الكتب والانتاج الموسيقي او السينمائي». وتتضمن انشطة التجارة الالكترونية الناجحة وفق التقرير تطوير أو نشر تطبيقات الهاتف النقال التي تسهل الأعمال المصرفية المتنقلة وخدمات الائتمان والتأمين ما يساهم في نمو واستفادة كل من الشركات الصغرى والمتوسطة والمستهلكين على حد سواء. ويشير التقرير ايضا الى استفادة اخرى من التجارة الالكترونية صبت في صالح صغار المزارعين في الدول النامية اذ تسهم في تحسين اوضاع هذه الشريحة الاقتصادية من خلال التوعية وخدمات المعلومات ذات الصلة بالمحاصيل الزراعية.

فعلى سبيل المثال أوضح التقرير «ان امكانيات الاتصالات بالهواتف المحمولة ساعدت صغار المزارعين في الحصول على أسعار أفضل لمحاصيلهم من خلال التعرف على أسعار السوق والحصول على معلومات تساعدهم في تقليل مخاطر البيع بأسعار غير مناسبة». ولفت الخبراء الى ان المعلومات المرسلة عن طريق الهاتف المحمول الى المزارعين تشمل أيضا الوصول الى نظم الإنذار المبكر للتخفيف من مخاطر الخسائر الناجمة عن الظروف المناخية المتطرفة على المحاصيل مثل موجات الجفاف المتوقعة او الاعاصير والامطار الغزيرة. ويرصد التقرير انعكاس تلك التحركات الايجابية على التوجهات الحكومية في دعم البنى التحتية التي تعزز التجارة الالكترونية اذ بات من الضروري انها تحتاج الى شبكة إنترنت متقدمة ونظم اتصالات سلكية ولاسلكية نادرة الاعطال وبأسعار معقولة للشركات والمستخدمين الخواص. وتتطلب التجارة الالكترونية ايضا قوى مدربة يمكنها التعامل مع مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواصلة تطوير التجارة الإلكترونية والتطبيقات النقالة الأخرى تلك الأخيرة التي تعتبر حاسمة في السعي لإنتاج دور حيوي ذات الصلة وذات جودة عالية التطبيقات. ومن الامثلة الناجحة التي يقدمها التقرير في هذا السياق خطة حكومة بيرو لنشر شبكة الألياف الضوئية كعمود فقري لشبكة الانترنت ذات النطاق العريض لضمان تحسين جودة الاتصالات بين جميع عواصم المقاطعات ومنها إلى جميع المناطق لتحسين التواصل بين الشركات دوليا ومحليا. وتعرض الدراسة مثالا ناجحا آخر من تايلند اذ تفاعلت حكومتها ايجابيا مع الزيادة الملحوظة في التجارة الالكترونية فعمدت الى إدارة وتطوير انظمة الامان في شبكات الانترنت لتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة على العمل الآمن لاسيما في مجالات التجارة الدولية. وفي السنغال تمكنت الحكومة من ابرام اتفاق مع شركات الاتصالات لتوفير خدمة طقس مجانية ويتم نقلها عبر الهواتف المحمولة الى الصيادين لتلقي تقارير دورية حول التغيرات المناخية المتوقعة واحتمالات وقوع حالات طوارئ. ويتم كذلك تلقي المعلومات الآنية عن عمليات التسويق لمقارنة العرض والطلب مع الامكانيات المتاحة.

ارتفاع في أسهم التسوق عبر الالكتروني

آل خليفة يؤكد دور الاستثمارات الكويتية في نشاط البحرين الاقتصادي

المنامة – «كونا»: اكد رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري بمملكة البحرين الشيخ سلمان بن عبدالله آل خليفة الدور الذي تقوم به المشاريع الكويتية والمستثمرون الكويتيون في النشاط الاقتصادي البحريني.

واشاد الشيخ سلمان خلال استقباله سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح بالمستثمرين والمشاريع الكويتية بمملكة البحرين مضيفا ان العلاقات الاخوية بين البلدين قوية على جميع الصعد. وشدد على الدور الذي يقوم به السفير الكويتي من اجل دعم وتعزيز العلاقات المتميزة بين مملكة البحرين والكويت. من جهته اكد السفير عزام اهمية جهاز المساحة والتسجيل في عملية تنظيم المشاريع وتوطين انجازاتها التي تعود بالنفع على القطاعين الخاص والعام.

وشدد على ان الكويت تولي القطاع الخاص الاهتمام الكبير لانه شريك اساسي وحيوي في عملية التنمية.

الين يعاود الصعود

لندن – «رويترز»: ارتفع الين مقابل الدولار واليورو أمس مدعوما بتقرير للخزانة الأمريكية يقول إنها ستراقب سياسات اليابان للتأكد من أنها لا تخفض قيمة الين لكسب ميزة تنافسية. واستمدت العملة اليابانية عالية السيولة والتي تعتبر ملاذا آمنا وتستفيد عندما يتعرض الاقتصاد العالمي لضغوط دعما إضافيا من بيانات دون المتوقع للنمو الصيني.

وهبطت العملات المرتبطة بتجارة السلع الأولية واليورو بعد بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصيني مع عزوف المستثمرين عن العملات المرتبطة بتوقعات النمو العالمي.

ونزل الدولار 0.4 في المئة إلى 97.93 ين بعد أن انخفض إلى 97.55 ينا في المعاملات الآسيوية. وسجلت العملة أعلى مستوى في أربعة أعوام عندما بلغت 99.95 ينا يوم الخميس وكان من المتوقع أن تلقى مقاومة عنيفة قبل مستوى المئة ين.

وتراجع اليورو 0.8 في المئة إلى 127.92 ينا مقلصا خسائره بعد أن هبط في وقت سابق إلى 127.56 ين وهو أقل سعر في أسبوع. وفي الأسبوع الماضي لامس اليورو 131.10 ين وهو أقوى سعر في أكثر من ثلاث سنوات. وهبط الدولار الأسترالي 0.75 في المئة إلى 1.0427 دولار أمريكي بعد أن تباطأ معدل النمو السنوي في الصين – أكبر سوق لصادرات أستراليا – على غير المتوقع في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي. ونزل الدولار النيوزيلندي 1.2 في المئة مسجلا 0.8488 دولار أمريكي ليبتعد أكثر عن أعلى مستوى في 20 شهرا 0.8676 دولار المسجل يوم الخميس. وتراجع اليورو 0.3 في المئة إلى 1.3068 دولار ليبقى غير بعيد عن أعلى مستوى في شهر 1.3138 دولار. وتشهد العملة الموحدة طلبا قويا رغم مؤشرات على تجدد عدم التوترات في منطقة اليورو إثر إنقاذ قبرص وبفعل عدم التيقن السياسي في ايطاليا.